هل تستوعب المعارضة دورها..؟

طه العامري

□ هناك فرق بين المعارضة من أجل وطن وبين المعارضة من أجل حسابات ومصالح شخصية ومغانم يراد تحقيقها والتوصل اليها عن طريق توظيف كل الظواهر الحياتية والأزمات الاجتماعية العابرة.

بيد أن المعارضة في بلادنا تحتاج أول ما تحتاج لقضية تعمل عليها وكم أتمنى ان تكون أولى القضايا التي على المعارضة ان تعمل عليها هي قضية التأهيل الذاتي وإعداد الكوادر إعداداً حقيقياً يتناسب مع تحولات الراهن ومتطلباته ويلبي الحاجة الوطنية ويعكس الوعي الثقافي الذي لابد ان تأخذ به المعارضة وتعبر عنه في خطابها ومواقفها وسلوكها بحيث لاتحتاج المعارضة لكل هذا الصخب والنواح الذي تعنون به خطابها بل تحتاج لأن يكون لها موقف تقول لنا من خلاله عن رؤاها وماذا تريد وكيف تخرجنا والوطن وقبل ذلك تخرج نفسها من شرنقة الخطاب العام العابر الذي لايعكس وعياً سياسياً ولا ثقافياً وليس له من تعريف غير انه يضاعف من العاهات التي نعيشها منذ خرجنا من شرنقة الجهل والتخلف ومن كنف انظمة الكهانة والاستبداد، وهي مرحلة ليست بالقليلة، ولو كانت كل هذه الفعاليات تعاملت مع متطلبات الواقع الوطني بعقلانية ومسئولية لما عاشت مسيرة الاخفاقات المتكررة إذ لم نجد في كل تاريخها ما يسر من المشاهد والمواقف إلاّ باستثناء عابر للبعض..!!

ان مشكلة المعارضة اليمنية كامنة في عدم ادراكها لدورها ورسالتها اكثر من مناكفة النظام السياسي والتشهير برموزه وخوض معتركات خارج ميادينها المفترض ان تخوض فيها معاركها، وهذا السلوك افقد هذه الفعاليات روح المبادرة وحال بينها وبين تجسيد حراك وطني يرتقي إلى مستوى التحولات الحضارية الوطنية وما يتطلبه الواقع الراهن من سلوك وطني من هذه الفعاليات التي لم تفرق بين واجباتها الوطنية ودورها وبين علاقتها بالنظام السياسي.. بمعنى ان السلوك الراهن للمعارضة يفتقد لكثير من الضوابط السياسية لما فيه من خلط عجيب بين الواجب الوطني والعلاقات السياسية اي ان المعارض هنا يتكيف على أساس العلاقات الشخصية اكثر من كونه يتكيف على اساس المصلحة الوطنية..

لقد خسرت المعارضة كثيراً على خلفية مواقفها هذه وما يحمله خطابها الاعلامي الحافل بمفردات تجانبها الحكمة ويغيب عنها صواب الفعل الذي كان يفترض ان تأخذ به المعارضة وتتجنب اخطاء الماضي والشطحات التي رافقت مسارنا الوطني منذ قيام الثورة، وزاد هذا السلوك السياسي القاصر بعد قيام الوحدة وبروز التحولات الوطنية بكل ما حملت من القيم والمفاهيم الحضارية التي للاسف لم تأخذ بها المعارضة ولم تبادر لتكون عند مستوى الوعي والدور والواجب وتعمل وفق متطلبات الراهن لا ان تجعل الراهن مسرحاً لتصفية حسابات الماضي او اثارة ضغائن والظهور بمظهر الباحث عن الثأر والراغب في الانتصار لذاته وإن على حساب الوطن بل وعلى حساب دور ومكانة هذه الفعاليات التي لا يمكن ان تصل لهدف دون ايمانها بحق الآخر ودون ان تأخذ بالحوار كسلوك حضاري يجمعها فيما بينها وداخل مكوناتها وفيما بينها والآخر الوطني.. فبالحوار تُبنى الامم وتتقدم الشعوب وترتقي المجتمعات وتتطور.

فهل تستوعب هذه الفعاليات الدور المطلوب منها حضارياً ووطنياً؟؟ هذا ما نتمناه لها مع كل الهدايا لمن يشطح وينطح ولكن بلا «قرون»..؟!

اقتصاديون من جامعة عدن

الحكم المحلي.. مفتاح النهوض الاقتصادي

• حملت مبادرة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الكثير من المضامين لتطوير النظام السياسي وعلى رأسها الانتقال الى الحكم المحلي الواسع الصلاحيات.

في استطلاعنا هذا اساتذة اقتصاد بجامعة عدن يؤكدون على أهمية الحكم المحلي في تحقيق النهوض الاقتصادي.

عدن: أحمد حسن عقربي

□ في البدء أثنى الدكتور حسين احمد الحسني- المتخصص في التخطيط الاقليمي بكلية الاقتصاد بجامعة عدن- على مبادرة الاخ الرئيس في هذا المجال بهدف تصحيح كل الاختلالات والتواقص على الصعيد الاقتصادي والتنموي، مبيناً ان التقسيمات الادارية «المحافظات» الحالية في الجمهورية اليمنية يوجد فيها خلل من حيث توزيع المساحة وعدد السكان فبعض المحافظات مواردها محدودة وستواجه صعوبة في ايجاد التمويل بالذات في الموارد المحلية عند تطبيق اللامركزية الادارية والمالية لانها محافظة ستظل معتمدة على المركز للحصول على الدعم المالي.

وفيما اذا تم الانتقال لتطبيق الحكم المحلي الذي سيساعد في اعطاء الصلاحيات الكاملة لكل محافظة لتطبيق اللامركزية الادارية والمالية فيجب أولاً وقبل كل شيء اعادة التقسيم الاداري لـ«المحافظات» للانتقال بهذه المحافظة او تلك الى التمكين من الاعتماد على مواردها الذاتية.

مشاركة شعبية

وأوضح الدكتور الحسني انه من خلال الحكم المحلي ستتاح المشاركة الشعبية في التنمية واتخاذ القرار والتخفيف من حدة المركزية المفرطة بما يمكن كل محافظة من استغلال الموارد والثروات الطبيعية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل اضافة الى خلق أجواء من المنافسة بين المحافظات لتحسين الاداء في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا رفع المستوى المعيشي للمواطنين داخل كل محافظة..

وقال اذا تم التقسيم الإداري على اسس علمية صحيحة فإن كل محافظة ستتمكن من ايجاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي لها مما سيؤدي الى الحد من المركزية المفرطة التي تعيق تنفيذ مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، بما يتيح للمركز إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية على المستوى الوطني ومتابعة المشاريع الاستراتيجية التي تهم الدولة.. اما متابعة تنفيذ الخطة والمشاريع المحلية فتوكل هذه المهمة للمجالس المحلية، خصوصاً وان الاخذ بنظام اللامركزية المالية والادارية لايلغي دور المركز فتقدم كل محافظة سنوياً الموازنة العامة وخطة التنمية السنوية ليقوم المركز بالتنسيق وايجاد التكامل بين خطط المحافظات واعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واضاف : لقد طرح الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التعديلات الدستورية حول النظام السياسي للحكم وتوسيع الحكم المحلي للحوار والمناقشة من قبل افراد المجتمع والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.. مشيراً في هذا الشأن إلى ان الاخذ بنظام الحكم المحلي يتطلب اعادة النظر في تقليص عدد المحافظات البالغ عددها ٢٢ محافظة واجراء تعديلات في الحدود الجغرافية للمحافظات بما يمكن كل محافظة من ايجاد تنمية متكاملة داخلها تساعد على ايجاد قطاعات اقتصادية تعمل على زيادة الانتاج وتمكن المحافظة من تحقيق موارد مالية ذاتية من الانشطة الانتاجية فيها تساعد على توفير الموارد المالية لتنفيذ المشاريع المحلية.. لذلك فإن انظمة الحكم المحلي هي أدوات للتنمية المحلية ووسائل للمشاركة الشعبية في الادارة المحلية وليست غاية او هدفاً في حد ذاته، إذ ان الاخذ بنظام الحكم المحلي يؤدي الى تفرغ الحكومة المركزية للاشراف على الأعمال ذات الطابع المركزي بينما تتخلى عن الواجبات المحلية والاقليمية الى الهيئات المحلية التي تنشئها بقوانين ولوائح خاصة في مناطق واقاليم البلاد المختلفة.

التنمية الريفية

ويقول الدكتور حسين احمد ان المجالس المحلية في اطار المحكم المحلي ستعمل على رفع مستوى القرى والمراكز الحضرية والمناطق والمحافظات عن طريق ما يخول لها من سلطات وما يفرض لها من صلاحيات ادارية وانمائية وسياسية على إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المشاريع التي تلبي رغباته.. كما يساهم نظام الحكم المحلي في توزيع الايرادات المحلية سواء أكانت ذاتية ام خارجية على الاقاليم بقدر تحمّل كل اقليم للاعباء الضريبية مما يحقق اعتبارات بين مواطني اقاليم الدولة كما يؤدي هذا النظام الى تنشيط الاقتصاد القومي والمحلي معاً.. كما افصح انه عند التقسيم الاداري لابد من ان يراعي التقسيم التكامل الاقتصادي للوحدة الادارية بحيث تتوافر المبالغ المالية الذاتية للوحدة الادارية.

تجانس اقتصادي

مبيناً ان الحكم المحلي يرتبط بتحقيق التجانس الاقتصادي بين الاقاليم وكذا بين الوحدات الصغرى والمكونة للاقاليم اي يجب توافر درجة من التجانس الداخلي بين الوحدات المكانية داخل الاقاليم بمعنى وجود مجموعة من الانشطة الاقتصادية المتنوعة التي تكمل بعضها بعضاً وتؤدي الى توفير قدر من قدرات التموين بين اجزاء الاقليم فضلاً عن مراعاة التوفيق بين الحدود الاقتصادية للاقليم والعناصر الطبيعية التي يمكن التغلب عليها بالوسائل التكنولوجية الحديثة فلا تمثل عوائق، ووجود ميزة نسبية اقتصادية لكل اقليم مثل وجود صناعة معينة على مستوى عال من التقدم او محصول معين او مورد طبيعي.. وأهمية وجود جهات مركزية مثل المعهد الوطني للعلوم الادارية ووزارة الادارة المحلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الاشغال العامة والطرقات والهيئة العامة للاراضي والمساحة ووزارة الشئون القانونية والقضاء الاداري والجامعات اليمنية ومراكز الابحاث التابعة للجامعات والتي تضم العديد من ذوي التخصصات المختلفة.

خصائص الحكم المحلي

ويتطرق الدكتور لكو إلى ان من خصائص الحكم المحلي في الجانب التنموي احتياجه الى منح الوحدات الادارية الشخصية الاعتبارية التي تتولى بنفسها ادارة شئونها الادارية والمالية والفنية والثقافية وبذلك يتضح ان الشخصية الاعتبارية للوحدات الادارية هي احد المقومات الاساسية للحكم المحلي، لكي تتمتع الوحدات الادارية المحلية باستقلال ويعني عموماً الحق القانوني الاصيل الذي يخول الوحدات المحلية بواسطة المجالس المحلية الممثلين للمجتمع المحلي اصدار اي قرارات تتعلق بالشئون المحلية وتنفيذها وحقها في ادارة المرافق العامة المحلية في نطاق اختصاصها بصورة مستقلة دون الخضوع لتعليمات السلطة المركزية وان استقلال الهيئات المحلية هو في حقيقة الأمر ترجمة وتعبير عن خصوصيتها المعنوية التي منحها المشرع اياها كي تتمكن من تنظيم اعمالها ووضع نظمها الادارية اللازمة لرفع العمل التنفيذي ورسم السياسات المناسبة لها وتوفير الموارد المالية الخاصة بها وذلك على النحو الذي يجعل منها صاحبة القرار في شئونها الاقليمية بعيداً عن الهيمنة المباشرة للجهاز الاداري المركزي الى جانب ذلك لابد ان تقوم الوحدات الادارية بتوفير الموارد المالية الذاتية بصورة كافية فإن الوحدات الادارية تتمتع بقدر كاف من الاستقلال والفعالية فإذا كانت هذه الموارد شحّيحة وغير كافية فتكون الوحدات الادارية المحلية معتمدة كلياً على الدعم والمساعدة من قبل الحكومة المركزية.. وتتمثل الموارد المحلية في الضرائب المحلية والرسوم المحلية والقروض المحلية والتبرعات والهبات والوصايا.. كما طرح الدكتور عدداً من المعايير للحكم المحلي في تفعيل الوحدات الادارية لصالح التنمية منها الاقرار بأن التقدم بطلب تعديل دستوري حق من حقوق رئيس الجمهورية.. وهناك عدة عوامل لنشأة الادارة المحلية الاقتصادية هي العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل الادارية، كما ان اللامركزية اسلوب من اساليب التنظيم الاداري يقوم على توزيع الوظيفة الادارية بين السلطة المركزية وجمعيات اخرى مختلفة، وللامركزية مدلولات اللامركزية الادارية، اللامركزية السياسية.. مؤكداً في ختام حديثه انه لابد من تقسيم اداري يراعي التكامل الاقتصادي للوحدة الادارية بحيث تتوافر المقومات المادية لكل محافظة.

من إيجابيات الحكم المحلي إتاحة التنافس بين المحافظات

المجتمعات البشرية التقليدية عن طريق تلك المشروعات الانمائية المحلية الصغيرة التي تتيح المزيد من العمل ووسائل كسب العيش وتعمل على تركيز الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية التي تحقق بدورها الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمعات المحلية.

ويضع الخبير الاقتصادي الدكتور حسين أحمد الحسني عدداً من الشروط التي ترتبط بالحكم المحلي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها ايجاد النظام المؤسسي لتطبيق الحكم المحلي كامل الصلاحيات، بما يمكن من تحقيق اللامركزية الادارية والمالية وازالة الازدواجية والتداخل في الصلاحيات والمهام بين الوزارات والادارات العامة المحلية، واعادة التقسيمات الادارية وفقاً للمعايير العلمية وايجاد اقاليم اقتصادية تضم عدداً من المحافظات في كل اقليم وايجاد كذلك مركز وطني للتخطيط الاقليمي والعمراني يضم المتخصصين ذوي الكفاءات والخبرات في التخصصات المتعددة كالاقتصاد والاحصاء والجغرافيا والتاريخ والحقوق والهندسة المعمارية والهندسة المدنية وتخطيط المدن وتخصصات اخرى كما يتطلب ايضاً ايجاد هيئة للتخطيط الاقليمي تساعد في ايجاد التنسيق والتكامل بين بعض الوزارات.. اضافة الى ايجاد الهيكل التنظيمي للجهاز الفني التابع لمكتب المحافظة الذي يقوم بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل محافظة والاسراع في بناء مقرات للمجالس المحلية في المديريات والمراكز وتزويدها بالاجهزة والمعدات وتدريب القيادات الادارية والكوادر المحلية وايجاد نظام لشبكة المعلومات والاحصاء داخل كل اقليم ومحافظة وربطها بالشبكة الوطنية لدى وزارة الادارة المحلية.

مقومات الحكم المحلي

أما الدكتور محمد احمد لكو فيربط دور الحكم المحلي بالتنمية الاقتصادية من خلال مقومات الحكم المحلي والعوامل الاقتصادية التي تكمن بحسب رؤيته العلمية في سرعة تنفيذ المشاريع المحلية وبأقل التكاليف وفي ايجاد مصادر تمويل محلية للمشاريع المحلية مما يخفف العبء على الخزانة المركزية ومعرفة حاجات ومتطلبات المجتمع المحلي واقرار